لها دخل في باب العجمة فاعتبر الاول دون الثاني وقيد ان تحرك الاوسط
دخيلة في تاثير العجمة للحرف الرابع فكان في معنى الزيادة على الثلثة مهند
مبتدا مجوز نص فيه لانتفاء شرط التجرد والجملة خبره وزينب
لوجود الزيادة وهو مبتدا وسقر للتحرك وماه وجود اسما
فريتين للعجمة ممتنع كل واحد منها فان سمي به مذكرا اي المؤنث
المعنوي اذ المؤنث يقتضي تانيثه الى تاويل ولم يكن منقولا عن مذكر
بخلاف تانيث الجموع نحو كلاب حيث انت بتاويل الجماعة لا بنفس
اللفظ فلا يعتبر وبخلاف نحو رباب علم امراة منقول عن رباب
بمعنى سحاب افاجمل على لو جل اذا كان في الاصل مذكرا بمعنى سحاب
فشرطه الزيادة على الثلثة ليكون الحرف الرابع في حكم تاء التانيث
ولا يحتمل تحريك الاوسط الذي هو في حكم الحرف الرابع الذي
في حكم التانيث كما عرفت في نحو جنبي حيث حذف الفه في
النسبة كجاري بخلاف حبلى حيث لا اعتبار تاء التانيث بعيد
فقدم على لو جل منصرف لعدم الزيادة وفوات التانيث لفظا
ومعنى وحكما وعقرب على لو جل ممتنع لوجود الزيادة التي
في حكم تاء التانيث المعرفة اي التعريف اذ المعلوم التعريف لا المعرفة
شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي كونها
منسوبا الى العلم وهو خبر المبتدا الثاني وهو شرطها والجملة خبر
المبتدا الاول وهو المعرفة ولو قال المعرفة شرطها علميته
لكان المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت تعلم ان المعرفة
ليست بسبب التعريف ليس بعلم فلا يستقيم على كلا الوجهين

وانما جعل المزيد سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما
جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية
وجريه في قوله وما فيه علمية مؤثرة على اصطلاح غيره او على التجوز
وجعلها مشروطة بالعلمية لانها لو كانت بالاضافة او بالالف واللام كالفضل
مبتسما نيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم منافي الملزوم
وان كان باللام او الاضافة كان مؤثرا في الصرف اذ في حكم فلا يلزم ما يؤثر
في منع الصرف فيلزم فساد الوضع فلم يبق الا العلمية العجمة اي
كون الكلمة من غير اضاع العربية اي ما وضعه غير العرب
شرطها في منع الصرف ان يكون علمية اي منسوبة الى العلم في العجمة
اي في اللغة حقيقة كابراهيم او حكما بان يجعل علما بعد النقل قبل
التصرف كما قالوا في كان في العجمة جنسا لكونه اسما للجنة
سمي به احد زواة نافع لطهوره قراءته فلان يتصرف في العرب
فكانه كان علما في العجمة وانما جعلها شرطا لئلا تنصرف فيها
مثل تصرفات كلامهم من اضافة زاد حال اللام وتنوين وغيرها
فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر فيه ان وجدت العلمية بعد
ذلك بخلاف ما اذا كانت علمية في العجمة فانها تمنع الصرف
كما نقلت الى العرب قبل التصرف في العجمة والعلمية وتحرك
الاوسط او زيادة على الثلثة اي على ثلثة احرف لا لاتفاق احد
احد السببين وهو عطف على قوله ان يكون جعل تحرك الاوسط
او الزيادة في العجمة شرط التاثير وفي التانيث شرط التحتم اي
وجود الزيادة في التانيث تقديرا وفيه فنوح منصرف لانتفاء

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)